الصباح AL-SABAH

الحميدي لباسل الصباح : هل أصدرت «الصحة» أي تراخيص لفتح صيدليات بأسماء أشخاص ليسوا كويتيين أو شركاتهم ؟

الشيخ باسل الصباح

بدر الحميدي

وجه النائب بدر الحميدي سؤالين إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، نصا على ما يلي:

نص القانون رقم 28 لسنة 1996 في شأن تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية على الضوابط والشروط والأحكام المطلوبة لممارسة مهنة الصيدلة أو التصريح لفتح الصيدليات أو مراكز الأدوية تداولا وإنتاجا.

وتأكد شرط اقتصار الترخيص بفتح الصيدليات على الكويتيين ممن توافرت فيهم شروط ممارسة المهنة، مؤيدا بالحكم الصادر من محكمة التمييز عام 2019 ببطلان أي اتفاق أو تنازل عن هذا النشاط لغير الكويتيين.

مع ذلك فقد تداولت وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي أخبارا ومعلومات في سابقة تتعارض مع ضوابط الترخيص لأحد الأشخاص غير الكويتيين يمتلك إحدى الشركات وهي شركة «صيدليات رويال» والتي تجاوزت فروعها 200 صيدلية، ومع ذلك لم يفتح هذا المجال أمام طلبات أخرى للكويتيين على الرغم من زيادة عدد فروع الصيدليات العائدة للشركة، الأمر الذي يمثل مخالفة لأحكام القانون ولائحته التنفيذية ما تطلب الوقوف أمامه ومعرفة أبعاده وأسبابه وسنده من القانون واللائحة المشار إليهما، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي على أن يكون الرد مصحوبا بما يتطلبه البيان من أوراق أو مستندات أو مكاتبات ذات صلة بموضوع السؤال:

1 – وفقا لأحكام المادة «2» من القانون رقم «28» لسنة 1996 والمادة «21» من اللائحة التنفيذية له، هل أصدرت وزارة الصحة أي تراخيص لفتح صيدليات بأسماء أشخاص ليسوا كويتيين أو شركاتهم كما حصل في إجراءات الموافقة لشركة رويال وفروعها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي ببيان إحصائي مدرج به اسم الصيدلية واسم المرخص له وجنسيته وتاريخ الترخيص والسند القانوني أو اللائحي لإصداره والجهة التي أصدرته أو المعتمدة لإصداره.

2 – هل قدمت طلبات من غير كويتيين للترخيص لفتح صيدليات مثل مجموعة شركات Boots العالمية سواء باسمهم أو عن غيرهم سواء أفراد شركات أو بطلبات من الجمعيات التعاونية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بكشف بالأعداد التي وافقتم عليها وفروعها وتلك التي لم يُقبل طلبها لمنح مزيد من الفروع وأسباب ذلك.

3 – هل تابعت الوزارة نشاط الصيدليات وفروعها وفقا لمتطلبات القانون؟ إذا كانت الإجابة النفي، فما الأسباب؟ وما إجراءاتها لتدارك سلبيات ذلك؟

4 – هل سُجلت مخالفات ضد بعض فروع الصيدليات المرخصة تحت اسم رويال؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بكشف باسم مديرها واسم المرخص له بها وجنسيتهم وأسماء شركائهم المحددين بالترخيص وصفة كل منهم.

–5 هل سُجلت مخالفات في شأن أي من التراخيص الصادرة للشركة وفروعها ونظرت أمام اللجنة المتخصصة فيها وفقا لأحكام المادتين «15 و 14» من القانون رقم «28» لسنة 1996 المشار إليه؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما القرار الصادر في شأن كل منها حسب نوع الجزاء على المخالف؟

سؤال إلى وزيرة الأشغال

صدر القانون رقم «49» لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة مقترنا بإجراءات وآلية تطبيقه بالمرسوم رقم «30» لسنة 2017 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون. مستهدفا كل منها تحقيق المبدأ الدستوري كما ورد بالمادة «17» منه وهو حرمة المال العام ووجوب حفظه وصيانته من كل مواطن وكل سلطة في ممارسة مهام نشاطها.

وبالنظر إلي أن الاختصاص المسند إلى وزارة الأشغال العامة في مرسوم إنشائها بتاريخ 7/1/1979 والمتمثل بتحقيق الخطة الإنشائية بالبلاد وتنفيذ المشاريع العامة، ومكونات المرافق العامة وخدماتها.

ولما كان تحقيق تلك الأهداف حماية للصالح العام ومحافظة عليه، فيجب أن يكون التنفيذ وفق الأسس والقواعد التعاقدية مع التزام الأطراف بها وتحمل المقصّر في الإنجاز الآثار التعاقدية لهذا الضرر.

وبالنظر إلى ما تناولته تقارير الحسابات الختامية للوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والتقارير السنوية لديوان المحاسبة التي أوردت العديد من المخالفات التي لم تعالجها الوزارة، وردت كمخالفة لأحكام القوانين أو ملاحظة إجرائية يجب تداركها، خصوصا أن الوزارة أشارت إلى وجود عقود صيانة وتنفيذ عدة متأخرة بسبب روتينية الإجراءات أو ضعف المقاولين أو عدم كفاءة الاستشاريين خاصة في «مشاريع الطرق – مجاري مياه الأمطار – المرافق العامة» ونجم عن هذه المخالفات تأخير تنفيذ الخطة السنوية للإنجاز وتراكم الجزاءات العقدية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي، مشفوعا بالمستندات:

1 – ما المشاريع التي طُرحت وتعاقد عليها سواء من خلال الترسية بنظام المناقصات العامة أو المحددة أو بالممارسة أو الأمر المباشر وثبت تأخير تنفيذها عن المواعيد المقررة في عقودها منذ 2009 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع بيان أسباب التأخير ومدته في كل عقد، والمسؤول عنه والإجراءات والجزاءات التي اتخذتها وزارة الأشغال العامة حيال المتعاقدين معها في هذه العقود أيا ما كان أطرافها أو السبب فيها سواء كان «المقاول أو الجهاز الاستشاري أو سوء الإدارة والمتابعة أو العقبات الفنية في العقود»؟

2 – كم تبلغ قيمة غرامات التأخير التي وقعت على المتعاقدين وفقا لطبيعة العقد ومدة تنفيذه؟

3 – هل اتخذت الوزارة إجراءات بشأن مساءلة جهاز الإشراف والمتابعة لهذه العقود والوقوف على مدى مسؤولياته عن أسباب التأخير؟

4 – بيان إحصائي عن ماهية الأوامر التغييرية التي صدرت على عقود الوزارة كل حسب طبيعتها «مناقصات عامة – محدودة – ممارسة – أوامر مباشرة» منذ عام 2009 حتى تاريخ ورود هذا السؤال ونسبة الأوامر التغييرية في كل عقد بالنسبة لكامل القيمة التي أرسي بها، وإجراءات الوزارة في معالجة أسبابها في تعاقداتها.

5 – هل حصّلت الوزارة جميع غرامات التأخير التي تقررت على أي من المتعاقدين معها؟ إذا كانت الإجابة النفي، فيرجى تزويدي ببيان تفصيلي عنها والأسباب التي أدت إلى التراخي في تحصيلها منذ عام 2009 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

6 – كم عدد العقود التي أبرمتها الوزارة بطريق الأمر المباشر ونوعها وقيمة كل منها؟ مع بيان مدى إتمام إنجازها من دون تأخير أو سبب التأخير وقيمة غرامة التأخير في كل حالة.

جوهر يسأل حمادة عن مدى تحقيق إستراتيجية استثمار أموال «التأمينات» المنتهي تطبيقها في مارس 2021

حسن جوهر

وجه النائب د. حسن جوهر سؤالين إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، ونص السؤالان على ما يلي:

سؤال إلى وزير المالية

أورد ديوان المحاسبة في تقريره السنوي للسنة المالية 2020/2019 عن تضخم مبلغ العجز الاكتواري للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بإجمالي قدره 21.494.000.000 دينار، وذلك في 31 مارس 2020، وبزيادة قدرها «24 ٪» عما كان عليه عند إجراء الفحص الاكتواري للمركز المالي للمؤسسة كما في 31 مارس 2016.

وقد أسفرت نتائج أعمال المؤسسة في السنة المالية المنتهية الأخيرة 2021/2020 عن زيادة في الإيرادات عن المصروفات بمبلغ قدره «486/6.468.285.361» ستة مليارات وأربعمائة وثمانية وستون مليونا ومائتان وخمسة وثمانون ألفا وثلاثمائة وواحد وستون دينارا وأربعمائة وستة وثمانون فلسا، والتي ستضاف إلى احتياطيات الصناديق التأمينية طبقا لأحكام الأمر الأميري بالقانون رقم «61» لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له.

ويرجع السبب الرئيس في تلك الزيادة إلى تعافي الأسواق المالية التي شهدت نموا كبيرا في السنة المالية المذكورة مما نتج عنه ارتفاع كبير في القيمة العادلة للاستثمارات الخاضعة تحت إدارة المؤسسة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – بيان موجز يوضح فيه الأرباح المحققة وغير المحققة، ونسبة كل منهما في زيادة الإيرادات عن المصروفات في السنة المالية المنتهية المذكورة .

2 – بيان موجز يوضح فيه تحديث المؤسسة لمبالغ العجز الاكتواري للصناديق التأمينية في 31 مارس 2021.

3 – بيان موجز يوضح فيه جميع أسباب العجز الاكتواري المبينة في تقرير الفحص الاكتواري الثالث عشر الصادر في مارس 2019، والإجراءات التي اتخذتها المؤسسة قرين كل سبب.

4 – مدى تحقيق استراتيجية استثمار أموال المؤسسة المنتهي تطبيقها في 31 مارس 2021 في انخفاض العجز الاكتواري عما كان عليه عند اعتماد تلك الاستراتيجية من مجلس إدارة المؤسسة في تاريخ 22 مارس 2016 التي أعدتها مؤسسة «Cambridge Associates».

سؤال إلى وزير التجارة

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة لأي دولة نامية كانت أم متقدمة، ومن أجل تحقيق مثل هذه الأهداف المنشودة في الاقتصاد الوطني الكويتي، فقد نصت المادة «10» من القانون رقم «98» لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعديلاته على تنظيم استغلال أراضي الدولة بما يمكن الشباب من فتح مشاريع لهم لتنفيذ طموحاتهم واستغلال قدراتهم لخلق اقتصاد كويتي المستقبل المتنوع في مصادر دخله عبر تخصيص ما لا يقل عن «5» ملايين متر مربع تجهزها الدولة بالمرافق والبنى التحتية لصالح الصندوق الوطني لتقام عليها مشاريع المخاطبين بأحكام القانون المشار إليه.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – بيان موجز يوضح فيه إجمالي مساحة الأراضي التي خصصتها الدولة لصالح الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقا للقانون المشار إليه، مع بيان مساحة المستغل منها وغير المستغل.

2 – بيان موجز يوضح فيه طبيعة الأنشطة المقامة، وعددها على المساحات المستغلة من الأراضي المخصصة لصالح الصندوق الوطني حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

3 – بيان موجز يوضح فيه المساحات التي خصصت لصالح الصندوق في جميع مشروعات المدن السكنية طبقا لما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة «10» من القانون المشار إليه منذ صدوره حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

وقف التعيين

الإشرافية، أيا كانت وسائل شغل هذه الوظائف، ندبا أو تعيينا أو نقلا أو ترقية إليها، ووقف النقل والندب أو تمديده خارجيا بين الجهات المختلفة، مع وقف الإعارة وتمديدها بين الجهات المختلفة داخل البلاد حتى إشعار آخر.

ودعا الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة كافة، إلى الالتزام بما ورد بهذا القرار، وعدم اتخاذ أي إجراءات أو إصدار أي قرارات تتعارض مع قرار الوقف المشار إليه، اعتبارا من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء في 8 نوفمبر 2021 حتى إشعار آخر، مع مراعاة الأمور ذات الصلة.

وأوضح أن الموظفين المنتدبين أو المعارين للعمل لدى الجهات الاخرى، عليهم الرجوع إلى جهة عملهم الأصلية وتسليمهم العمل، ولمعالجة آثار ذلك تتم إجازة ندبهم أو إعارتهم، خلال الفترة التي باشروا فيها العمل لدى الجهات المنتدبين أو المعارين إليها «إن وجد»، حتى تاريخ عودتهم إلى جهة عملهم الأصلية مع ما يترتب على ذلك من آثار.

وذكر الديوان أن من تمت الموافقة على ندبهم أو إعارتهم بكتب صادرة من ديوان الخدمة المدنية، سواء قبل تاريخ المذكور أو في هذا التاريخ وما بعده «إن وجد»، يجوز للجهة إصدار قرارات ندبهم أو إعارتهم بعد انتهاء الوقف، وعلى أن يعمل بها من تاريخ صدورها ودون تضمينها أي أثر رجعي سابق على الصدور.

ولفت الى أنه لا يشمل هذا الوقف حالات الإعارة إلى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو العربية، سواء كان مقرها داخل الكويت أو خارجها.

لا تأشيرات لدخول

وأشارت المصادر الأمنية إلى «قرار شفهي» بالتشدد في إصدار التأشيرات السياحية والتجارية للبنانيين من دون وجود تعميم رسمي بذلك»، موضحة أنه «تشدد وليس منعا».

وأكدت المصادر أن من لديهم إقامات داخل البلاد من اللبنانيين غير مشمولين بالقرار، ومن حقهم العودة إلى البلاد»، لافتة إلى أن القرار يشمل وقف إصدار الزيارات بأنواعها، سواء أكانت عائلية أو سياحية أو تجارية أو حكومية، وكذلك وقف سمات الالتحاق بعائل، إضافة إلى وقف سمات الدخول «فيز العمل».

ويعمل مئات آلاف اللبنانيين في دول الخليج ويرسلون مبالغ طائلة لذويهم في بلدهم الغارق في المصاعب الاقتصادية، بينهم نحو 50 ألفا في الكويت وحدها بحسب احصائيات صادرة عن السفارة اللبنانية.

وكانت السعودية والكويت والبحرين قد طلبت في نهاية الشهر الماضي من رؤساء البعثات الدبلوماسية اللبنانية، مغادرة أراضيها، كما قررت استدعاء سفرائها من بيروت، وذلك على خلفية تصريحات لوزير الإعلام اللبناني جورج قرداحي بشأن حرب اليمن

واستدعت الإمارات بدورها دبلوماسييها من بيروت تضامناً مع السعودية.

وكان وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان قد أكد قبل أيام، أنه «ليس هناك جدوى» في التعامل مع لبنان في ظل استمرار «هيمنة حزب الله» على هذا البلد العربي.

ويأتي التشدد الكويتي في منح التأشيرات للبنانيين أيضا، وسط تقارير نشرت خلال الأيام الماضية، عن قيام الأجهزة الأمنية بالتحقيق مع 16 كويتيا «يشتبه في تمويلهم» لحزب الله.

وفي 2015، فككت الأجهزة الأمنية الكويتية خليّة وجّهت لها تهمة التخابر مع ايران وحزب الله بعدما ضبطت بحوزة عناصرها وعددهم نحو أكثر من 20 ذخائر وأسلحة. وقدّمت الكويت احتجاجاً رسمياً إلى لبنان يتعلق باتهامها حزب الله بتدريب هؤلاء، وهو ما نفاه الحزب.

وزير الصحة

المنظومة الصحية في البلاد.

وتقدر المساحة الإجمالية للبناء بـ423 ألف متر مربع ويضم 955 سريرا و233 غرفة عناية مركزة و318 عيادة عامة وتخصصية و156 عيادة أسنان تخصصية و31 غرفة عمليات إضافة إلى 1400 موقف سيارات كما روعي بأن تكون 70 في المئة من غرفه خصوصي والباقي غرف عمومي.

وسيتضمن المستشفى وحدة متكاملة للمساعدة على الإنجاب تحتوي على غرفتين للعمليات ومختبر للزراعة كما يتضمن 20 غرفة لعمليات اليوم الواحد إضافة إلى مركز تأهيلي متكامل علاوة على تقديم العلاج الطبي الكيماوي لمرضى السرطان.

وسيقدم المستشفى خدمات طبية جديدة لم تكن متوفرة في مستشفى الفروانية القديم بتخصصات أمراض القلب والجراحات التخصصية إذ سيتضمن هذا المستشفى غرفا للقسطرة التداخلية وجراحات الأطفال وجراحات المخ والأعصاب إضافة إلى جراحة الأوعية الدموية.

الشاهين : قانون

السؤال يتضمن الاستفسار عن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقدمت للاستفادة من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢١، بشأن إنقاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعدد الطلبات التي تمت الموافقة عليها وإجراءات البنك المركزي لضمان الاستفادة من هذا القانون.

وأكد أن العديد من دول العالم أصدرت حزما مالية لإنقاذ الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة التي توظف مواطنيها، وفي المقابل لم نشهد مثل هذه الإجراءات في الكويت.

وبين أن القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢١ صدر في جلسة شهيرة شابها الكثير من الجدل واللغط والاعتراض والاحتجاج وهو يسمى بقانون إنقاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من تداعيات أزمة فيروس كورونا.

وأعرب عن أسفه بأن عدد المستفيدين من أحكام هذا القانون لا يتجاوز أصابع اليدين، وهو لا يتحدث عن منح بقدر ما يتحدث عن قروض ميسرة السداد.

الموزري : عدم

على الدستور .

وحمل الحكومة مسؤولية تعطيل الجلسة باتصال تلفوني منها ، برغم أن استقالتها لم يبت فيها، مبينا أنه في الأصل صحة انعقاد المجلس تحتاج فقط إلى حضور أكثر من نصف أعضائه.

واعتبر الموزري أن القادم أسوأ في ظل استمرار هذا النهج الحكومي الذي لا يحقق مصلحة البلاد بقدر ما يهدف إلى تحقيق منافع معينة لأشخاص وفئات ومجاميع معينة.

وقال إنه «بمرور الوقت كل الأمور ستنكشف ويعرف الشعب الكويتي الحقيقة «، مؤكدا كلامه السابق في كل منبر ومجلس أن مشاكل الشعب الكويتي لن يتم حلها».

أضاف « الله يعين الشعب الكويتي ، ويعين «ربعنا» ويهديهم ويصلحهم ويرزق سمو الأمير وسمو وولي العهد البطانة الصالحة» .

من جهة أخرى قال الموزري «في الأسبوع الماضي كان من المفترض أن يلتقي مع وفد الاتحاد البرلماني الدولي في لجنة حقوق الإنسان البرلمانية التي يترأسها، ولكن تم إلغاء هذا الاجتماع من دون علمه أو وجود سبب لهذا الإلغاء» .

أضاف : « لتفويت الفرصة حرصت على حضور الاجتماع الذي عقد في لجنة الشؤون الخارجية مع الوفد ، وتطرقنا إلى أمور عدة معهم كقضية الروهينغا وما يجري ضد المسلمين في الهند ، وما يجري في سوريا واليمن وليبيا وغيرها من الدول».

وذكر إنه «أوضح للوفد الأوروبي أنه لا علاقة للإرهاب بالإسلام، وأن كل من يرتكب جريمة هو مسؤول عنها»، كما طلب منهم الحرص على أهمية أن تتضمن بيانات الاتحاد الأوروبي التأكيد على أن الإسلام ليس له علاقة بالإرهاب.

ليبيا : 9 مرشحين

والمجلس الرئاسي من جانب آخر.

ومن المقرر أن تُجرى الانتخابات الرئاسية على جولتين، الأولى تبدأ في 24 ديسمبر، والثانية تبدأ مع الانتخابات البرلمانية بعد 52 يوما من الجولة الأولى، وفق رئيس المفوضية، عماد السائح.

والمرشحون التسعة المحتملون، وفق رصد وكالة الأناضول هم كل من :

1 – عبد الحميد الدبيبة : قال مصدر حكومي مقرب من رئيس حكومة الوحدة عبد الحميد الدبيبة – في تصريح للأناضول الأحد الماضي– إن الأخير يعتزم الترشح للانتخابات الرئاسية، من دون تفاصيل.

ولد الدبيبة في مدينة مصراتة «غرب» عام 1958، ويحظى بدعم قبائل في غربي البلاد، ولديه قاعدة شعبية كبيرة.

وتمكن الدبيبة من إحداث تغييرات في الوضع المعيشي للمواطن، منذ أن تولى منصبه في 16 مارس الماضي، ضمن سلطة انتقالية مؤقتة مهمتها الأساسية قيادة البلاد إلى الانتخابات.

ومن أبرز إجراءاته، دعم الشباب المقبل على الزواج بمنحة نحو 9 آلاف دولار لكل زوجين، وزيادة رواتب المعلمين لأكثر من الضعف، فضلا عن تحقيق استقرار أمني في بلد يعصف به صراع مسلح منذ سنوات.

ولفترة، ترأس الدبيبة «الاتحاد» أحد أقوى الأندية الرياضية الليبية بعد ثورة فبراير 2011، التي أطاحت بنظام الزعيم الراحل معمر القذافي «1969–2011».

2 – خليفة حفتر : لم يعلن اللواء المتقاعد خليفة حفتر رسميا رغبته الترشح للانتخابات الرئاسية، وهو يُلقب نفسه بـ«القائد العام للجيش الوطني الليبي»، منازع المجلس الرئاسي في اختصاصاته.

لكن توقف حفتر عن أداء «مهامه» وتسليمها لـ«رئيس أركانه» عبد الرازق الناظوي –قبل الانتخابات بـ3 أشهر– يشير وفق مراقبين إلى رغبته بالترشح، إذ ينص قانون الانتخاب الرئاسية على ذلك.

وتدعم دول غربية وعربية – بينها مصر والإمارات والسعودية والأردن– حفتر الذي يسعى للوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، بعد أن فشل هجوم عسكري شنته مليشياته للسيطرة على العاصمة طرابلس «غرب»، مقر حكومة الوفاق الوطني السابقة المعترف بها دوليا.

وبوتيرة شبه يومية، تكتشف السلطات الليبية مقابر جماعية وتنتشل جثث ضحايا في مناطق تواجدت فيها مليشيات حفتر، ولا سيما مدينة ترهونة جنوبي طرابلس.

برز حفتر في بداية انتفاضة 2011 ضد نظام القذافي، وشارك فيها بعد خروجه من المشهد لأعوام.

وفي 1969، شارك في انقلاب عسكري أطاح بنظام الملك إدريس السنوسي وقاد القذافي إلى السلطة.

وحفتر قائد الحرب ضد تشاد «1978–1987»، وقد أُسر في معركة «وادي الدوم» على الحدود مع الجارة الجنوبية، قبل أن يعلن انشقاقه عن نظام القذافي.

وجرى إطلاق سراحه بمبادرة لا تزال غامضة من الولايات المتحدة، التي منحته حق اللجوء السياسي.

وفي الولايات المتحدة، انضم حفتر إلى المعارضة الليبية، وبعد انطلاق الثورة عاد بعد 20 عاما من المنفى إلى مدينة بنغازي «شرق»، في مارس 2011.

ولا يزال حفتر يتصرف بمعزل عن الحكومة الشرعية، ويقود مليشيا مسلحة تسيطر على مناطق عديدة.

3 – فتحي باشاغا : وزير الداخلية في حكومة الوفاق الوطني السابقة، وكان منافسا للدبيبة في انتخابات ملتقى الحوار السياسي في فبراير الماضي.

وباشاغا شخصية قيادية ومؤثرة في الغرب الليبي على الصعيدين العسكري والسياسي.

وهو من مواليد مصراتة عام 1962، وتخرج في الكلية الجوية برتبة ملازم، ثم استقال عام 1993، وعمل في التجارة.

وعقب اندلاع ثورة 17 فبراير 2011، التحق بالمجلس العسكري في مصراتة، وفي 2014 انتُخب لعضوية مجلس النواب عن مصراتة، لكنه قاطع المجلس بسبب خلافات سياسية.

4 – محمد خالد عبد الله الغويل : صرح محمد خالد عبد الله الغويل –رئيس حزب «السلام والازدهار»– للأناضول، بأنه يرغب بالترشح للانتخابات الرئاسية.

والغويل من مواليد طرابلس عام 1965، وتنحدر أصوله من مصراتة، وهو متزوج ولديه 3 أبناء.

وكان أحد المنافسين لحكومة الدبيبة خلال انتخاب السلطة الانتقالية المؤقتة، في ملتقى الحوار السياسي.

ويحمل الغويل شهادة ماجستير في الهندسة البيئية، وعمل في القطاع الحكومي لمدة 26 عاما، كما عمل مستشارا في القطاع الخاص 9 سنوات.

وتقلد مناصب حكومية عليا، وأسس الشركة العامة للمياه والصرف الصحي، ثم عمل وكيلا لوزارة التخطيط.

5 – علي زيدان : علمت الأناضول من مصادر مقربة من رئيس الوزراء الليبي السابق علي زيدان «2012–2014»، أنه يرغب بالترشح للانتخابات الرئاسية.

وولد زيدان في منطقة «ودان» التابعة لمدينة الجفرة «جنوب شرق طرابلس» عام 1950، ويرأس حزب نداء القرضابية.

التحق بالعمل الدبلوماسي بعد أن درس العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وفي 1980 انضم إلى «الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا»، وهي حركة عارضت من الخارج نظام القذافي.

6 – عثمان عبد الجليل : أعلن وزير التعليم السابق عثمان عبد الجليل الاثنين، اعتزامه الترشح للانتخابات الرئاسية، وذلك عبر كلمة مصورة بثها عبر صفحته على «فيسبوك».

وعبد الجليل كان وزيرا للتعليم في حكومة الوفاق الوطني السابقة «المعترف بها دوليا» برئاسة فائز السراج، وهو من مدينة الزنتان في الجبل الغربي، وولد عام 1967.

ويحمل شهادة الدكتوراه في الجينات والهندسة الوراثية، وهو عضو بهيئة التدريس في الجامعات الليبية.

وكان عبد الجليل أحد المنافسين للدبيبة في انتخابات ملتقى الحوار السياسي.

7 – عارف النايض : أعلن عارف النايض – رئيس تكتل «إحياء ليبيا»– اعتزامه الترشح لانتخابات الرئاسة، عبر مقطع مصور على صفحته بـ«فيسبوك».

والنايض مولود في بنغازي «شرق» عام 1962، وهو سفير سابق لدى الإمارات «2011 – 2016» ومقرب منها، كما عمل مستشارا للأمن القومي لرئيس الوزراء السابق عبد الله الثني.

8 – فتحي بن شتوان : أعلن فتحي بن شتوان –رئيس اللجنة التسييرية لحزب «تيار المشروع الوطني»– ترشحه للانتخابات الرئاسية، عبر فيسبوك.

وهو حاصل على إجازة في الهندسة عام 1975، وعمل وزيرا للصناعة ووزيرا للطاقة قبل ثورة 2011.

9 – إسماعيل الشتيوي : قالت مصادر مقربة من رجل الأعمال إسماعيل الشتيوي لمراسل الأناضول، إنه يعتزم الإعلان خلال أيام عن ترشحه للانتخابات الرئاسية.

ولد الشتيوي عام 1966، وتنحدر أصوله من مدينة الأصابعة في الجبل الغربي «غرب طرابلس».

يقيم حاليا في دولة الإمارات، ولديه قاعدة شعبية من الجمهور الرياضي الليبي، وترأس اللجنة الإدارية في النادي «الأهلي» الرياضي عامي 2006 و2007.

تونس : إضراب

الإضراب سيكون حدادا أيضا على وفاة أحد المحتجين.

وقد شل الإضراب العام أغلب مناحي الحياة بمدينة عقارب الواقعة في محافظة صفاقس، وعطل العمل في المؤسسات العامة والخاصة، كما أغلقت المحال التجارية أبوابها.

كما وقعت إصابات في صفوف المحتجين وقوات الأمن بمحيط مكب النفايات في مدينة عقارب، التي يتواصل فيها الاحتقان على خلفية قرار حكومي يقضي بإعادة فتح مكب نفايات أغلق سابقا بقرار قضائي.

وأفاد شهود عيان في المدينة بأن قوات الأمن استعملت الغاز المدمع لتفريق المحتجين في محيط مكب النفايات.

وذكر الاتحاد التونسي للشغل – وهو أكبر منظمة نقابية في البلاد – أن إضراب أمس، هو احتجاج على «التدخل الأمني الوحشي والمفرط» في مواجهة المحتجين من سكان المدينة الرافضين لقرار السلطات إعادة فتح مكب النفايات.

وقال الأمين العام لاتحاد الشغل إن الوضع بمدينة عقارب سببه غياب التعامل الإستراتيجي مع الأزمات، وأشار إلى أنه يبحث مع أطراف بالمجتمع المدني ووزير الداخلية حلا للوضع في المدينة.

قاضية أمريكية

باعتباره رئيسا، تمكنه من الحفاظ على سرية الوثائق الرئاسية.

ويحاول التحقيق معرفة إن كان ترامب على علم مسبق بأحداث الشغب.

واقتحم أنصار الرئيس السابق مبنى الكابيتول في 6 يناير ، خلال جلسة الكونغرس التي صدق فيها على فوز جو بايدن في الانتخابات الرئاسية.

ورفض ترامب الاعتراف بخسارة الانتخابات العام الماضي، مدعيا – دون دليل – أنها زورت.

تتمات